



مديرية الشركات
٢٠١٧/٥/٢٥
٢٥٨

بنك الشام
CHAM BANK

المصرف الإسلامي الأول في سورية

شركة مساهمة سورية سجل تجاري رقم: ١٤٨٠٩
رأس المال خمسة مليارات ليرة سورية

د. الشركة
لدينا الامم
٢٥٨

الاجتماع
لدينا الامم
٢٥٨

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر اجتماع الهيئة العامة العادية لشركة بنك الشام المساهمة المغفلة العامة

التاريخ: 2017/05/15

الساعة: الحادية عشرة صباحاً

المكان: فندق الشام قاعة الأمويين

بناءً على الدعوة الموجهة من مجلس إدارة شركة بنك الشام المساهمة المغفلة العامة إلى السادة المساهمين وفق أحكام المواد 150 و 173 و 176 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، والتي تم نشرها بإعلان في الصحف اليومية وفق الآتي:

- العدد رقم 16373 تاريخ 2017/04/28 من صحيفة الثورة.
- العدد رقم 12920 تاريخ 2017/04/29 من صحيفة تشرين.
- العدد رقم 12921 تاريخ 2017/04/30 من صحيفة تشرين.
- العدد رقم 2638 تاريخ 2017/05/01 من صحيفة الوطن.

رقم الوارد: 708
التاريخ: 2017/5/25
سوق دمشق للأوراق المالية

تم التقيد بأحكام المادتين 179 و 180 من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، فسجلت طلبات الاشتراك في هذه الهيئة العامة في سجل خاص، كما نظم جدول حضور سجل فيه أعضاء الهيئة العامة العادية وعدد الأصوات التي يملكونها وتوقيعهم ليتم حفظه لدى البنك.

حضر الاجتماع السيد نعيم عنتر والأنسة إمامة محمد مندوبي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بموجب كتاب التكليف رقم 1/12/1014/5149 تاريخ 2017/05/09.

كما حضرت السيدة لمى شيوخو والسيدة ريم القباني والسيد محمود علي باشا والسيدة صفاء رعون مندوبي مصرف سورية المركزي بموجب الكتاب رقم 16/3814/ص تاريخ 2017/05/14.



محضر اجتماع الهيئة العامة لبنك الشام 2017/05/15

neh Square - Damascus

الإدارة العامة - ساحة النجمة - دمشق

+963 11 33919 - Fax: +963 11 3348731 - P.O.Box: 33979 - Damascus, Syria

www.chambank.sy - info@chambank.sy

٢٥٨ - ٢٥٨ - ٢٥٨

وحضر السيد علاء يوسف والآنسة شذى حمدوش مندوبى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بموجب كتاب التكليف رقم 437/ص- إم تاريخ 2017/05/07.

كما حضر أعضاء مجلس الإدارة السيد أسامة طاهر والمهندس أحمد خليل شيخي والدكتور مروان سيف الدين وتغيب بعذر باقي أعضاء مجلس الإدارة عن هذا الاجتماع.

كما حضر الدكتور أحمد حسن رئيس هيئة الرقابة الشرعية والسيد عبد السلام محمداه عضو هيئة الرقابة الشرعية. كما حضر السيد معاذ فوزي والسيدة مروة بوبس كمفوضين عن شركة تدمر المهنية بصفتها مدقق حسابات البنك المنتخب من قبل الهيئة العامة.

ترأس الجلسة السيد أسامة طاهر عضو مجلس الإدارة وأعلن عن تعيين السيد عماد أنور البشاره كاتباً للجلسة. والسيد مروان مجركش، والدكتور رياض الداودي مراقبي تصويت.

وبعد التدقيق بقائمة الحضور للتأكد من توافر النصاب اللازم لاجتماع الهيئة العامة العادية، تبين أن النصاب القانوني قد اكتمل بحضور مساهمين يمثلون أصالة ووكالة عدداً من الأسهم وقدره: 58.73% من رأس مال البنك والتي تزيد عن النسبة القانونية المطلوبة لصحة الجلسة.

صادق رئيس الجلسة ومراقبي التصويت على ورقة الحضور لتبقى محفوظة نسخة منها لدى مجلس الإدارة ونسخة ثانية لدى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

وبعد التأكد من أصول تطبيق القانون أعلن رئيس الجلسة قانونية الجلسة لتوافر الشروط اللازمة لانعقادها، ورحب السيد رئيس الجلسة بالسادة الحضور وبمندوبي الجهات الرسمية عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ومصرف سورية المركزي وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

وعرض رئيس الجلسة على الحضور موضوع التنازل عن أي عيب أو شكليات في إجراءات الدعوة وتمت الموافقة على هذا الطرح والتنازل وإقرار صحة الدعوة والموافقة عليها والتنازل عن كل حق أو دعوى ناشئة أو قد تنشأ فيما بعد فيما يتعلق بهذا الخصوص.



محضر اجتماع الهيئة العامة لبنك الشام 2017/05/15

ثم تمت مناقشة جدول الأعمال وفق الترتيب التالي:

1- سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك لسنة المالية المنتهية في 2016/12/31 وخطة العمل لسنة 2017 والمصادقة عليه.

كأف رئيس الجلسة السيد أحمد اللحام/ الرئيس التنفيذي لبنك الشام تلاوة تقرير مجلس الإدارة والذي تحدث فيه عن نتائج أعمال البنك للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2016.

القرار الأول:

بعد المناقشة عرض تقرير مجلس الإدارة على التصويت وتمت الموافقة والمصادقة عليه بالإجماع وفق ما جاء فيه.

2- سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن مدى التزام البنك بأحكام الشريعة الإسلامية في ممارسة نشاطاته والمصادقة عليه.

تلا الدكتور أحمد حسن تقرير هيئة الرقابة الشرعية وأكد على التزام البنك بكافة معاملاته وعقوده واتفاقاته بأحكام الشريعة الإسلامية. وأكد بان الهيئة قد قدمت تقريرها السنوي استناداً إلى الفقرة /ج/ من المادة /10/ من المرسوم التشريعي رقم /35/ لعام 2005، واستناداً للفقرة /هـ/ من المادة /40/ من النظام الأساسي للبنك، حيث أكد أن مسؤولية الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية تقع على عاتق الإدارة أما مسؤولية هيئة الرقابة الشرعية فتتصدر في إبداء رأي مستقل بناء على مراقبة العمليات المنفذة في البنك، وإعداد تقرير بذلك للمساهمين. وتم الاطلاع على البيانات المالية للبنك، وأفاد بأن العقود والمعاملات التي أبرمها البنك خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016، تبين أنها تمت وفقاً لأحكام الشريعة ومبادئ الشريعة الإسلامية. وأشار إلى أنه قد تم حساب نسبة الزكاة وفقاً لتوجيهات الهيئة الشرعية وأكد أن واجب إخراج الزكاة يقع على عاتق المساهمين، وبين بأن جميع المكاسب التي تم تحقيقها بطرق تحرمها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية قد تم تجنبها في حساب خاص لصرفها على الأعمال الخيرية.

القرار الثاني:

بعد المناقشة والتصويت قررت الهيئة العامة للمصادقة على تقرير هيئة الرقابة الشرعية بالإجماع.



محضر اجتماع الهيئة العامة لبنك الشام 2017/05/15

3- سماع تقرير مدقق الحسابات عن الميزانية وعن أحوال البنك وحساباته للسنة المالية المنصرمة والمصادقة عليه.

تلا السيد معاذ فوزي ممثل شركة تدمر المهنية تقرير مدقق الحسابات الذي بين فيه أن البيانات المالية الموحدة لبنك الشام تظهر بصورة عادلة جميع النواحي الجوهرية للوضع المالي للبنك والشركة التابعة له كما هي في 31/12/2016، وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ. وأكد على التزام البنك بتطبيق أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وخصوصاً فيما يتعلق بالبيانات المالية.

وأشار بأن البنك يحتفظ بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية، وأن القوائم المالية الموحدة المرفقة متفقة معها وأنه يوصي بالمصادقة عليها.

تم طرح استفسارات من قبل المساهم خليل ابراهيم الخشي عن نسبة تحصيل الديون المتعثرة والديون غير المنتجة لعام 2016، وما هو المتوقع تحصيله خلال عام 2017، وما هي القيمة الدفترية لسهم بنك الشام. أجاب السيد أحمد اللحام بأن الديون المتعثرة قد كانت تفوق ما مبلغه 3 مليارات ليرة سورية، في بداية عام 2016، وقد أصبحت تقريباً 2.2 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2016، وهي أقل نسبة للديون المتعثرة مقارنة مع جميع البنوك السورية، وأوضح بأن القيمة الدفترية للسهم هي 483/ليرة سورية.

وجه المساهم ربحي الأحمر عدد من الاستفسارات عن الديون المتعثرة للبنك، وعن التوجه لشراء فروع للبنك بدلاً من استئجارها، وطلب تقوية النشاط الإعلامي للبنك.

وأجاب السيد أحمد اللحام بأن التوجه الحالي لأعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية هو لشراء العقارات بدلاً من استئجارها، ك شراء البنك لفرع طرطوس، وفرع في مدينة حماة، ويسعى البنك لشراء عدد من العقارات الأخرى، وشراء مقر للإدارة العامة أيضاً. أما بالنسبة لموضوع الديون المتعثرة فقد تم توضيحه سابقاً.

وتم طرح مداخلة من أحد المساهمين بأن المخصصات غير الإلزامية بالنسبة للأعوام 2017 و 2018، تقلل نسبة عالية من الأرباح التي تعود للمساهمين، وبأن توزيع 5% من الأرباح هي نسبة قليلة، لذلك اقترح أن يتم إضافة الأرباح إلى الاحتياطي الخاص لتصبح 10% أسهم مجانية وليس توزيعها كأرباح نقدية وبالتالي زيادة رأسمال البنك بما نسبته 10%.

محضر اجتماع الهيئة العامة لبنك الشام 2017/05/15

أجاب السيد أحمد اللحام، وبين أن جميع المخصصات قد تم إغلاقها. وفيما يتعلق بنسبة الأرباح فبين أنه في الأعوام القادمة سوف تكون النسبة أفضل من ما تم توزيعه خلال العام الحالي.

القرار الثالث:

بعد المناقشة والتصويت قررت الهيئة العامة المصادقة بالإجماع على تقرير مدقق الحسابات وفقاً لما جاء فيه.

4- مناقشة الحسابات والميزانية الختامية الموقوفة بتاريخ 2016/12/31 والمصادقة عليها.

بدايةً تلا السيد أحمد اللحام الرئيس التنفيذي، كلمة رحب فيها بالحضور موضحاً بأن البنك قد حقق نتائج مميزة هذا العام من حيث إجمالي الموجودات لتصل لـ 186 مليار ليرة سورية عام 2016، بعد أن كانت 100 مليار ليرة سورية عام 2015، أي بزيادة قدرها 86% وهي تعتبر زيادة جيدة وفعالة، أما فيما يتعلق بحقوق المساهمين، فبين أنها بلغت حوالي 24 مليار ليرة سورية عام 2016، بعد أن كانت 15 مليار ليرة سورية عام 2015، أي بنسبة نمو قدرها حوالي 58%، ومن حيث صافي الأرباح فقد بلغت 8,5 مليار ليرة سورية عام 2016، بعد أن كانت 5,5 مليار عام 2015. وبين أن الحدث الأهم لعام 2016 هو شراء فرع طرطوس في موقع مميز في طرطوس في شارع المينا بدلاً من الفرع الذي كان مستأجر، وتجميع أغلب إدارات البنك في مواقع مميزة تم استئجارها لهذا الغرض، يقع العقار الأول في ساحة قصر الضيافة، والآخر هو عقار روتانا كافي سابقاً، وبين أن الهدف من ذلك هو احتواء الزيادة في كادر الموظفين وتجميع إدارات البنك في مكان واحد وما لذلك من أثر في تخفيض التكاليف.

كما بين السيد أحمد اللحام بأنه في نهاية العام 2015 تم الحصول على شهادة الجودة العالمية الآيزو رقم (ISO 9001-2008)، وأن البنك قد حصل على ترقية لشهادة إدارة نظام الجودة وفق أحدث إصدار رقم (ISO 9001-2015)، وذلك بعد مضي عام واحد على إحداث نظام الجودة في المصرف، وبعد أن اجتاز البنك كافة الاختبارات واجراءات التدقيق بنجاح والتي قامت بها شركة (SGS) وهي من أكبر الشركات الرائدة في تقديم خدمات التدقيق على نظام الجودة وإصدار الشهادات العالمية وفق المواصفات القياسية الدولية.

كما أعلن الرئيس التنفيذي للمساهمين خبر حصول بنك الشام على جائزة أفضل بنك في سورية من قبل شركة CPI ومجلة Banker Middle East وذلك بناءً على مؤشرات ونتائج تطور البنك.

حضر اجتماع الهيئة العامة لبنك الشام 2017/05/15

وانطلاقاً من المسؤولية الاجتماعية التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الهوية المؤسسية لدى بنك الشام، فقد أوضح السيد أحمد اللحام أهم الفعاليات التي قام بها البنك خلال العام المنصرم، منها تقديم تبرعات مالية دعماً لأيتام جمعية العودة الخيرية، وتنظيم زيارة إلى دار الحنان للمسنين بدمشق، ورعاية الحفل الخيري لأطفال غسيل الكلى، وإهداء مكتبة جامعة دمشق كتباً نادرة في الاقتصاد الإسلامي، ورعاية ندوة علمية في معهد الشام العالي.

ثم عرضت الأنسة جمانة الحموي مدير الإدارة المالية البيانات المالية للعام 2016، وبينت أهم المؤشرات المالية بالنسبة لنمو الموجودات وعناصر بيان الدخل وصافي الأرباح التشغيلية لعام 2016، كما عرضت ملخص عن تطور البنك بالنسبة لأهم المؤشرات المالية ودراسة مقارنة للنتائج المالية للبنوك الخاصة العاملة وموقع بنك الشام بين هذه البنوك بالنسبة لأهم المؤشرات المالية من حيث الموجودات وحقوق الملكية والإيداعات لدى البنوك وصافي الأرباح التشغيلية مع نسب النمو الخاصة بكل مؤشر حيث بينت أن البنك احتل المرتبة الأولى كنسبة نمو بالموجودات وإيداعات البنوك والمؤسسات المالية، كما حقق المرتبة الرابعة بالنسبة لصافي الأرباح التشغيلية بعد استبعاد أرباح القطع البنوي غير المحققة.

القرار الرابع:

بعد المناقشة تمت المصادقة بالإجماع على الحسابات والميزانية السنوية المنتهية في عام 2016 وفق ما جاء فيها.

5- اتخاذ القرار فيما يتعلق بالاحتياطات وفق أحكام القوانين المطبقة على المصارف.

أوضحت الأنسة جمانة الحموي أنه بناءً على المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 ووفقاً للتعميمين الصادرين عن مصرف سورية المركزي ذوات الأرقام 3/100/369 الصادر بتاريخ 20 كانون الثاني 2009 و 1/100/952 الصادر بتاريخ 12 شباط 2009 يتم تحويل 10% من الأرباح الصافية قبل الضريبة بعد استبعاد أثر فروقات القطع غير المحققة إلى الاحتياطي القانوني. وبينت أنه يحق للبنك التوقف عن مثل هذا التحويل عندما يصبح رصيد الاحتياطي القانوني مساوياً لـ 25% من رأسمال البنك.

كما بينت أنه وبناءً على أحكام المادة 97 من قانون النقد الأساسي 23 لعام 2002 ووفقاً للتعميمين الصادرين عن مصرف سورية المركزي رقم 3/100/369 الصادر بتاريخ 20 كانون الثاني 2009 ورقم

مجلس اجتماع الهيئة العامة لبنك الشام 2017/05/15

1/100/952 الصادر بتاريخ 12 شباط 2009، يحدد الاحتياطي الخاص بنسبة 10% من صافي الأرباح السنوية قبل الضريبة بعد استبعاد أثر فروقات القطع غير المحققة حتى بلوغه 100% من رأس مال البنك. وعليه تم اقتطاع الاحتياطي القانوني والخاص بمبلغ وقدره 212,983,100 ليرة سورية لكل منهما وفق التالي:

البيان	2016 ليرة سورية
الربح قبل الضريبة	9,026,091,684
ينزل منه:	
أرباح فروقات القطع غير المحققة	(6,896,219,734)
حصة الجهة غير المسيطرة من أرباح الشركة التابعة قبل الضريبة	(40,946)
الربح قبل الضريبة الواجب اقتطاع الاحتياطيات منه	2,129,831,005
الاحتياطي القانوني/الخاص 10%	212,983,100

القرار الخامس:

بعد مناقشة موضوع الاحتياطيات وعرضه على التصويت تمت الموافقة والمصادقة عليه بالإجماع.

6- إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي البنك عن السنة المالية 2016. عرض رئيس الجلسة على الحضور إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي البنك عن السنة المالية المنصرمة.

القرار السادس:

بعد المناقشة والتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن عام 2016.



حضر اجتماع الهيئة العامة لبنك الشام 2017/05/15

7- اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع 5% من رأس المال عن الأرباح المحققة للعام 2016.

تحدث رئيس الجلسة أنه وبناءً على النتائج التي حققها البنك بنهاية العام 2016، وبعد أن تم اقتطاع كامل الاحتياطات المتوجبة حسب القوانين والأنظمة النافذة وإغلاق الخسائر المتراكمة عن الأعوام السابقة، ونتيجة لوجود صافي أرباح تشغيلية فائضة بقيمة 273 مليون ليرة سورية، فقد اقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية للمساهمين عن عام 2016 بنسبة 5% من رأس المال، أي ما يعادل 250 مليون ليرة سورية، وتم عرض الاقتراح على الهيئة العامة للموافقة.

القرار السابع:

بعد التصويت وافقت الهيئة العامة بالاجماع على توزيع أرباح نقدية للمساهمين بنسبة 5% من رأس المال عن الأرباح المحققة للعام 2016.

8- البحث في مكافآت أعضاء مجلس الإدارة للعام 2016.

بين رئيس الجلسة بأن مجلس الإدارة تنازل عن الحصول على أية مكافآت عن العام 2016.

القرار الثامن:

بعد المناقشة والتصويت وافقت الهيئة العامة على عدم صرف أي مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة عن العام 2016.

9- إقرار تعويضات مجلس الإدارة لعام 2016 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد بدلات حضور جلسات مجلس

الإدارة ونفقات سفرهم لعام 2017.

بين رئيس الجلسة بأن تعويضات مجلس الإدارة عن العام 2016 قد بلغت 23,432,972 ل.س، وهي عبارة عن تعويضات حضور اجتماعات وعضوية لجان، وطلب إقرار هذه التعويضات وتفويض مجلس الإدارة بتحديد تعويضات وبدلات حضور جلسات مجلس الإدارة ونفقات سفرهم لعام 2017.



2017/05/15 اجتماع الهيئة العامة لبنك الشام

القرار التاسع:

بعد المناقشة والتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على إقرار تعويضات مجلس الإدارة لعام 2016، كما وافقت الهيئة العامة على تفويض مجلس الإدارة بتحديد تعويضات وبدلات حضور جلسات مجلس الإدارة ونفقات سفرهم لعام 2017.

10- الموافقة على تفويض مجلس الإدارة بتكليف أحد أعضاء المجلس أو إحدى اللجان المنبثقة عنه القيام بعمل أو أكثر أو الإشراف على وجه من وجوه أنشطة البنك وفقاً للفقرة 3/ من المادة 146 من قانون الشركات وإقرار تعويضاتهم.

عرض السيد رئيس الجلسة موضوع الموافقة على تكليف أحد أعضاء المجلس أو إحدى اللجان المنبثقة عنه القيام بعمل أو أكثر أو الإشراف على وجه من وجوه أنشطة البنك وفقاً للمادة التي تجيز مثل هذا التكليف في قانون الشركات.

القرار العاشر:

وبعد التصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تفويض مجلس الإدارة بتكليف أحد أعضاء المجلس أو إحدى اللجان المنبثقة عنه القيام بعمل أو أكثر أو الإشراف على وجه من وجوه أنشطة البنك وفقاً للفقرة 3/ من المادة 146 من قانون الشركات وإقرار تعويضاتهم.

11- انتخاب مدقق الحسابات لعام 2017 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد تعويضاته.

بين السيد أحمد اللحام أنه قد تم طلب عروض أسعار من سبع شركات وحصل البنك على أربع عروض لتدقيق حساباته لعام 2017 و بالمقارنة بين الشركات تبين أن عرض شركة تدمر المهنية كان هو الأفضل من حيث الكفاءة والسعر.

القرار الحادي عشر:

بعد المناقشة والتصويت وافقت الهيئة العامة على انتخاب شركة تدمر المهنية مدققاً لحسابات الشركة لدورة عام 2017 وفوضت مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

مجلس اجتماع الهيئة العامة لبنك الشام 2017/05/15

12- الاطلاع على تعيين الدكتور مروان سيف الدين كممثل للبنك الإسلامي للتنمية في مجلس الإدارة.

بين السيد رئيس الجلسة أنه وبسبب مرض أحد أعضاء مجلس الإدارة، وهو السيد المبارك الطيب الأمين ممثل البنك الإسلامي للتنمية، فقد تم ترشيح الدكتور مروان سيف الدين كممثل للبنك الإسلامي للتنمية في مجلس إدارة بنك الشام الحالي ليكمل مدة ولاية سلفه وبأنه قد تم الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي على هذا التعيين.

القرار الثاني عشر:

وبعد التصويت وافقت الهيئة العامة على تعيين الدكتور مروان سيف الدين في مجلس الإدارة الحالي ليكمل مدة ولاية سلفه كممثل للبنك الإسلامي للتنمية.

13- انتخاب أعضاء هيئة الرقابة الشرعية.

بين رئيس الجلسة السيد أسامة طاهر بأن مجلس إدارة البنك قد قام بالتوصية إلى مصرف سورية المركزي بتجديد ترشيح أعضاء هيئة الرقابة الشرعية الحاليين لولاية جديدة وهم السادة فضيلة الدكتور أحمد حسن، والدكتور عبد الباري مشعل، والأستاذ عبد السلام محمدا، وذلك لما لهم من الخبرة العلمية والعملية في مجال المصارف الإسلامية والتي ظهرت من خلال الأعمال والانجازات التي قدموها خلال العام المنصرم. وبين بأن البنك لا يزال بانتظار الحصول على موافقة مجلس النقد والتسليف بقبول هذا الترشيح، وطلب من الهيئة العامة الموافقة على تجديد انتخاب أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لمدة ثلاثة أعوام، ووفق ما يصدر عن مجلس النقد والتسليف بهذا الخصوص.

القرار الثالث عشر:

بعد المناقشة والتصويت وافقت الهيئة العامة على تجديد انتخاب أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لمدة ثلاثة سنوات، شريطة التقيد بما يصدر عن مجلس النقد والتسليف بهذا الخصوص.



2017/05/15 حضر اجتماع الهيئة العامة لبنك الشام

14- انتخاب مجلس الإدارة لولاية جديدة.

عرض الدكتور رياض الداودي موضوع انتخاب مجلس الإدارة لولاية جديدة للتصويت. وبين أنه والتزاماً بأحكام قانون الشركات والنظام الأساسي للبنك وتعليمات مصرف سورية المركزي، وبعد اطلاع لجنة الترشيحات والمكافآت في بنك الشام على طلبات الترشيح المقدمة لعضوية مجلس الإدارة، وبعد مناقشتها ودراستها، وبعد رفع أسماء المرشحين إلى مصرف سورية المركزي والحصول على الموافقة على المرشحين السبعة، فقد تقرر عرض الموضوع على الهيئة العامة للتصويت وفق ما يلي:

أ. مقاعد الأعضاء غير السوريين:

• قام البنك التجاري الكويتي بتعيين عضوين ممثلين عنه حسب نص النظام الأساسي لبنك الشام وقانون الشركات رقم 29 لعام 2011 هما كل من السيدين:

a. السيد علي العوضي.

b. السيد طارق العثمان.

• تقدم البنك الإسلامي للتنمية بترشيح ممثل عنه هو الدكتور مروان سيف الدين.

ب- مقاعد الأعضاء السوريين:

• تقدمت خزانة تقاعد المهندسين بترشيح ممثل عنها هو المهندس غياث القطيني.

• ترشيح السيد أحمد نبيل الكزبري.

• ترشيح الدكتور علي خونده.

• ترشيح السيد أسامة طاهر.

وبعد المناقشة وعرض الموضوع على التصويت، وافقت الهيئة العامة على تعيين وانتخاب كل من السادة المذكورين أعلاه و ذلك لدورة جديدة مدتها ثلاث سنوات.

القرار الرابع عشر:

الموافقة على انتخاب السادة التالية أسماؤهم لعضوية مجلس إدارة بنك الشام لولاية جديدة مدتها 3

سنوات:

مجلس إجماع الهيئة العامة لبنك الشام 2017/05/15



1) البنك التجاري الكويتي: ويمثله السيدان:

(a) السيد علي العوضي

(b) السيد طارق العثمان

2) البنك الإسلامي للتنمية: ويمثله السيد مروان سيف الدين.

3) السيد نبيل الكزيري.

4) الدكتور علي خونده.

5) خزانة تقاعد المهندسين: ويمثلها المهندس غياث القطيني.

6) السيد أسامة طاهر.

وأخيرا شكر رئيس الجلسة الحضور وأعلن انتهاء الجلسة في الساعة الواحدة والرّبع في نفس اليوم و التاريخ.

ممثلي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك

السيدة إمامة محمد

٢٥ - ٢٥ - ١٥١٧

السيد نعيم عنتر

كاتب الجلسة

السيد عماد أنور البشاره

صورة طبق الأصل

رئيس الجلسة

السيد أسامة طاهر

مراقب تصويت

السيد مروان مجركش

مراقب تصويت

الدكتور رياض الداودي

محضر اجتماع الهيئة العامة لبنك الشام 2017/05/15